بسم الله الرحمن الرحيم

2024/5/21

الجنايات الدولية تقدم طلباً لإصدار أمر باعتقال القادة الصهاينة

وتحاول الاحتيال على العدالة !

بعد العديد من الدعاوى القانونية التي تمّ رفعها إلى محكمة الجنايات الدولية في لاهاي، والتي تقدّمت بإحداها الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين، كما ساهمت عدة دول في تقديم ادعاء آخر؛ وجدت المحكمة نفسها أمام حقائق لا يمكن إنكارها أو التعامي عنها، وتُلزم المحكمة باتخاذ إجراءات تنفيذية و اقعية، تستجيب لمقتضيات العدالة التي ينتهكها الكيان الصهيوني بأبشع الصوروأعظم مظاهر الإجرام التي ترقى للإبادة الجماعية.

ونظراً للأدلة الدامغة التي تقدّمت بها الدول والمنظمات المدنية المدّعية، والتي تثبت مختلف الجرائم ضد الإنسانية التي لا يزال الجيش الصهيوني مستمراً في ارتكابها، ومنها تدمير القطاع الصحي الذي اختصّت به الدعوى التي رفعتها الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين؛ فقد أعلن المدعي العامّ لمحكمة الجنايات الدولية أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن رئيس حكومة الكيان يتحمل المسؤولية الجنائية، كما توجّه المدعي العامّ بطلبات إلى الدائرة التمهيدية في المحكمة لإصدار مذكرات اعتقال ضد المجرم نتنياهو ووزير حربه.

ورغم الأخطاء الخطيرة التي تشوب قرار محكمة الجنايات الدولية، فإنَّ الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين ترى في هذا القرار خطوة هامّة نحو تحقيق الهدف المنشود في محاكمة مسؤولي الكيان الغاصب على الجرائم الخطيرة المدعومة من الأنظمة الاستعمارية، والتي تمّ التغافل عنها من قبل المؤسسات الدولية لزمن طويل.

وتلاحظ الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين على طلب المدّعي العامّ لحكمة الجنايات الدولية أنَّه تضمن الإشارة إلى الجرائم المتعلقة بالقضايا الإنسانية وجرائم القتل العمد، لكنّه تغافل عن

العديد من الجرائم الأساسية التي ارتكبها الكيان الغاصب، والتي تعتبر جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ومن أهمها جرائم الإبادة والتهجير القسري والعدوان على الأبنية المدنية.

كما تعبّر الحملة العالمية عن رفضها الصارم لإقحام أسماء فلسطينية معروفة بنضالها من أجل تحرير شعبها في نصّ قرار المدعي العامّ، خاصّة وأنَّ القانون الدولي - على علّاته ونقائصه - يضمن للفلسطينيين حقّهم المشروع في مقاومة الغاصبين، ويعتبر الكيان الصهيوني محتلاً للأراضي التي تمّت فيها عمليات المقاومة ومنها طوفان الأقصى.

وتعتبر الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين أنّ هذه الصياغة المشبوهة لقرار محكمة الجنايات الدولية؛ تساهم في تمييع قرار المحكمة، وإخراجه عن سياقه القانوني الصحيح.

كما يؤكد هذا القرار انحياز المدعي العامّ لمحكمة الجنايات الدولية إلى جانب الكيان الصهيوني، ومخالفته لقواعد الحياد والنزاهة التي يجب أن يتمتع بها كلّ من يتصدى لإنفاذ القوانين العادلة، ولقد نبّهت الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين لهذه المخالفات الجسيمة التي يرتكبها المدعي العامّ لمحكمة الجنايات الدولية، منذ زيارته إلى الكيان الغاصب في مطلع شهر كانون الأول 2023، وتصريحاته غير المتوازنة والتي تتبنّى الرواية الصهيونية، وإهمالَه للعديد من الدعوات التي تطالبه بزيارة غزة والاطلاع على الواقع المأساوي فيها وما يرتكبه الكيان الغاصب من جرائم إبادة وحشية.

تدعو الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين أعضاءها وأصدقاءها وجميع أحرار العالم إلى متابعة الكفاح القانوني من أجل محاكمة الكيان الغاصب على جرائمه، والاستفادة من القرار المذكور الذي أصدرته محكمة الجنايات الدولية، مع السعي الحثيث لتحميل المحكمة مسؤوليتها القانونية والإنسانية، وعدم السماح لأي جهة أو شخص بالتحايل على القانون، والعمل لتحقيق العدالة وإنصاف الشعب الفلسطيني المظلوم في كفاحه المشروع من أجل حقوقه وتحرير أرضه.

W www.topalestine.org :returntopalestine.net E:info@topalestine.org M:+961 78 883095